المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

من أجل تعليم نشط يواكب حركة سوق العمل

فرج امحمد دردور
كلية الآداب جامعة طرابلس
Fdardour@gmail.com
https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.02

الملخص:

هذه الورقة تركز على آليات تطوير العملية التعليمية كي تلبي حاجات المجتمع من الأيدي الماهرة والعقول المؤهلة، غير أن هذا لا يتأتى في غياب البحوث العلمية البراغماتية، التي تأخذ في الحسبان دور المورد البشري كأساس في برامج التنمية؛ هذا الجهد يقتضي الاستفادة من التقنية المتاحة بأدواتها المتنوعة، مع توظيفها بوعي ومعرفة للارتقاء بالتعليم وتعظيم مهارات الأفراد، وتلبية متطلبات المؤسسات المجتمعية بكافة أنماطها.

الورقة تبحث في الكيفية المثمرة لتحرير العملية التعليمية من الأسلوب التقليدي الموروث، والخروج بها من الجمود إلى فضاءات نشطة وفعالة تدعم مبدأ الكفاءة وتنمي المهارة الشخصية، والمهارة لا تكون إلا فردية ثم تتزاوج مع نظيراتها بصورة جمعية لتحقيق الهدف عبر فلسفة "التدريب من أجل الحياة".

لقد اعتمد الباحث في ورقته كلاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، قاصداً بذلك معرفة العلاقة بين الكيانات التعليمية والإنتاجية والشراكة بينهما، ولذا تنوعت مصادر البحث فشملت دور الخبرات الدولية ورؤاها حول تصحيح القصور.

أوضحت الورقة بأن المشكلة في ليبيا، ناشئة عن عجز الدولة على بناء تعاون حقيقي بين القطاعات الإنتاجية والتعليم الجامعي والتقني، وهذا مرده في الأساس لافتقار الدولة إلى كوادر ومراكز بحثية مؤهلة واقعيا، وقادرة على إحداث تفاعل بصورة متبادلة بين كياناتها التعليمية والانتاجية والتنفيذية.

أظهرت النتائج المستنبطة بأن التفاعل الحيوي والنشط بين مؤسسات التعليم وسوق العمل يؤسس يقيناً لنظام تعليمي ذي جدوى، تستجيب مخرجاته لمتطلبات سوق العمل، وتتناغم مع حاجة الدولة من الكفاءات المهنية، وبالتالي يسهم في الرفع من معدل الإنتاجية ومستوى الوعي لدى الفئات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: آليات . براغماتي . موارد . مشاركة . انتاجية . مخرجات . سوق العمل.

For a Vivacious Education that Escorts the Labor Market Movement".

Farag Dardour

faculty of Arts –University of Tripoli

Abstract

This paper focuses on mechanisms of boosting the educational process in order to meetsociety's needs of skillful hands and qualified minds. This cannot be achieved in absence of pragmatic scientific researches that take into account the role of human resource as fundamental in development schemes. Sucheffort requires utilization of available technology through its diversified tools, the making use of them both consciously and knowledgeably to upgrade education, consolidate individual skills and accede to the requirements of societal institutions.

The paper searches for "how" to fruitfully extricate the process of education from inherited traditional style, salvaging it from stagnancy onto dynamic spaces, promoting efficiency and developing personal skill to intermarry collectively withcounterparts, thus realizing the goal through focusing upon philosophy of "Training for the sake of Life". The researcher has employed both the descriptive and analytical methods, aiming at knowing the relationship between educational and productiveentities, and their partnership, hence the paper sources included the role of international expertise and their views to correct deficiency.

The paper has demonstrated that the problem springs from incapacity of state to construct a genuine cooperation connecting the productive sectors to university and technological education. Such incapability is chiefly attributed to the state's actual lack of qualified research cadres and centers, having the ability to generate a permanent reciprocal interactionamong state's institutions and its educational, executive and .productive entities

The extracted results showed that lively and active interaction between educational institutions and labor market definitely constitutes an availing education system, whose outputs can respond to demands of labor market and harmonize with state's need for professional competencies, consequently contributing to bolstering productivity rate and promoting awareness level of society .factions

key words: Mechanisms - Pragmatic - Resources - Partnership -- Productivity - Outputs Labor Market

المقدمة:

تطور الدول يتناسب بصورة طردية مع تطور البحث العلمي، ومدى الاهتمام به كأولوية في سياساتها، حيث أحدث البحث العلمي علامة فارقة ميزت الدول المتقدمة عن الدول النامية، وظهر هذا الفرق واضحاً في كل مناحي الحياة اليومية، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان التعليم والبحث العلمي، المفتاح الذي كشف قدرة الإنسان على الابداع، عندما تستثمر مكامنه المتنوعة وتتحول بعد اكتشافها وصقلها بالعلم إلى طاقات منتجة.

ونظراً لتوسع الحاجات الإنسانية وتنوعها كماً وكيفاً، زادت أهمية الاستفادة من البحوث العلمية لتحسين الجهد المصقول بالمعرفة، بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل المرتبط بتلبية حاجات المجتمع دون إهدار للجهد والوقت. هذه المتطلبات ظلت ناقصة، بسبب عدم قدرة المؤسسات التعليمية والبحثية في ليبيا على مواكبة التطور الهائل والسريع الذي يحصل في المؤسسات الإنتاجية، سواء من حيث التقنيات المستعملة، أم من حيث تنوع الإنتاج وفقا لازدياد الطلب وتوسع حاجات الإنسان اليومية. هذا القصور في العلاقة التكاملية بين عناصر التنمية البشرية، أثر سلباً على جودة المنتج المحلي من حيث قدرته التنافسية مع المنتج المستورد. هذا الأخير شكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة.

وما تزال بعض حكومات الشرق الأوسط وأفريقيا ومنها ليبيا، قاصرة على تلبية حاجات بلدانها بما يضمن جزءاً من الرفاهية لشعوبها. حيث تبدأ المشكلة من نقص في اعداد النشء بمراحل التعليم الأساسي، الذي تزرع فيه لبنة تكوين شخصية المتعلم، بالاعتماد على نفسه عبر المناهج المعدة لهذا الغرض. كما أن معظم الجامعات في هذه الدول، تفتقر إلى قاعدة بيانات كافية، يمكن أن تستند إليها البحوث العلمية كمصادر، حتى تكون النتائج ذات جودة عالية، أضف إلى ذلك، غياب التشريعات المحفزة على البحث، وعدم توفر البيئة الملائمة التي تحيي روح الابتكار والابداع بين الباحثين. الأمر الذي استوجب وقفة بحثية معمقة، من خلال دراسات تحدد مواطن الخلل في العلاقة التواصلية بين مؤسسات التعليم، من جهة، والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، من جهة أخرى. ولا يمكن بلوغ أهداف التعليم والتأهيل والتدريب، دون إحداث تغذية راجعة يعكسها سوق العمل على مخرجات التعليم قبل التخرج، أو عبر دورات التأهيل البعدي.

فالتكرار والتشابه، هو القاسم المشترك بين الجامعات العربية والليبية، وتزداد الظاهرة تعقيداً في الحالة الليبية، حيث إعادة الانتاج وتشابه النتائج وتكرار التوصيات في معظم البحوث، التي في أفضل أحوالها وصفية تنقب في الماضي أكثر من كونها تحليلية تستقرئ المستقبل، في حين أن البحث العلمي يقدم إضافة متجددة

ونوعية في مجاله، إلا أن واقع الحال يعكس عدم قدرة الباحثين على معالجة المشكلات المرتبطة بيوميات حياة المجتمع، وذلك لأسباب كثيرة جلها تتعلق بالافتقار للمعلومات والبيانات الدقيقة التي تثري المادة العلمية. وهذا ما أثار اهتمامي كباحث، وشجعني على التنقيب في هذه الاشكاليات.

مشكلة البحث:

السياسات التعليمية مازالت عاجزة عن دعم البحث العلمي والتفاعل مع حاجات المجتمع، وما يظهره سوق العمل من هذه الحاجات. كما أن المناهج التعليمية مصاغة على أساس بلوغ أهداف التعليم، دون التركيز على مواءمة مهارات التعلم لسوق العمل. هذا الخلل خلق انفصاماً بين آليات الانتاج، والمهن المطلوبة للإنجاز، ومن هنا تأتي أهمية البحوث العلمية في تقديم الحلول لهذا الخلل.

تساؤلات البحث:

يأمل البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما اهمية البحث العلمي في تطوير نمط الحياة بالمجتمعات المعاصرة وتلبية حاجاتها، ومنها المهنية؟
2. كيف يمكن للمؤسسات التعليمية تطوير مخرجاتها، كي تجد طريقها إلى سوق العمل بأقل عوائق؟
3. هل بالإمكان خلق شراكة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، عبر تدريب الطلاب وتأهيلهم؟
4. ما مدى استفادة المؤسسات التعليمية، والإنتاجية، من نتائج البحوث التي توصي بتوطيد العلاقة بينهما؟
5. كيف يمكن جلب خبرات الدول المتقدمة عبرات الدراسات السابقة المهتمة بإعداد المهارات لسوق العمل؟

الهدف من البحث:

1. معرفة العوامل التي تؤثر على بلوغ مستويات عالية من التقدم العلمي في المجتمعات بما يكفل تلبية حاجاتها.
2. محاولة اثبات قدرة البحوث العلمية على تفكيك العقد المعرقلة لحدوث تكامل بين مؤسسات التعليم، وسوق العمل.
3. محاولة إثبات بأن الطفرة التقنية الهائلة بسوق العمل يمكن أن ساعد على الرفع من مستوى المهارات، بما يسمى بالتغذية الراجعة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الانتاجية.
4. السعي تقديم رؤية تسهم في زيادة تحصيل الطلاب وتحديد المهارات التي يمكن أن يبدعوا فيها إذا ما تم صقلها بوسائل المعرفة والتدريب.
5. محاولة الاستفادة من بعض الدراسات السابقة المطبقة في الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بإعداد المهارات لسوق العمل.

أهمية البحث:

الجهود البحثية المهتمة بتطوير المناهج تسعى . في الغالب . للخروج من النمط التقليدي في العملية التعليمية القائم على التلقين، إلى نظام ورش العمل الذي يدعم الكفاءات الفردية، ويصقل ميول الطلاب وينمي مهاراتهم، وذلك عبر تنوع التدريب على أساس مبدأ "التدريب من أجل الحياة". هذا المبدأ، حددته اللجنة الدولية المعنية بالتربية في القرن 21، حيث يتناول علاقة الإنسان مع نفسه ومحيطه، وذلك على النحو التالي: " الإنسان يتكون، كيف يتم تكوينه؟ كيف هو؟ كيف يعيش مع الآخرين؟ كيف سيتم ذلك؟ ولإنجاح هذا الهدف لابد من اتباع سياسة تعليمية، تأخذ في اعتبارها رغبات المتعلمين وحاجة سوق العمل.

منهجية البحث: اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، واستقراء النشاط البحثي المرتبط بتطورات القطاع الإنتاجي والخدمي.

آفاق البحث العلمي وانعكاسه على تطور المجتمعات:

البحث العلمي ينعكس على نمط الحياة في المجتمعات المعاصرة، وترتبط نتائجه بشكل مباشر بحاجات المجتمع. وتعد الأبحاث العلمية من أهم المؤشرات الدالة على تقدم أي دولة، نظراً لأهمية دور نتائج البحوث العلمية في تحفيز القطاعات المختلفة، ورسم سياساتها المستقبلية من خلال تسليط الضوء على المشكلات التي تعيق عملية النهوض بها، وذلك من خلال انتهاج سبل علمية تنعكس ايجابياً على مؤسسات الدولة كاملة. وهذا يتطلب بنية تحتية، ومراكز للأبحاث العلمية لها ميزانيات تكفي لاحتياجات إنجاز البحوث. (العيساوي و زعنين، 2014)

فالبحث العلمي يشمل جميع المجالات، التربوية، والمعرفية والاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية، على حد سواء. فهو يتضمن كل ميادين الحياة بجميع فرصها المتنوعة. ولم تخرج تعريفات البحث العلمي عن تغطية هذه المضامين، ارتكازاً على أنه عملية تعتمد التخطيط، وتعكس مستوى التفكير، كما تتصف بالحيادية والموضوعية عند تناول الأشياء بالدراسة، وترتكز على خطوات متعددة ومتنوعة. وذلك بغرض البحث في ظاهرة محددة، حتى يتسنى للباحث معرفة الحقائق المتصلة بها، والأسس اللازمة لمعرفة الحلول ذات صلة بالمشكلات.(DARDOUR , 2017)

لقد برز البحث العلمي في العصر الحديث، كعنصر أساسي لاستمرار الحياة المليئة بالتعقيدات، نتيجة تنامي عدد السكان وتنوع حاجاتهم وضرورة تلبيتها. هذه الحاجات تفسر التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك حدوث تراكم للمعرفة العلمية وتطبيقاتها، بمعدلات متسارعة نتيجة للزيادة الكبيرة في انتاج

البحوث العلمية كماً ونوعاً. الأمر الذي سيؤدي إلى تغيرات عميقة في المفاهيم والأسس التي ترتكز عليها النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في سلوك الشعوب.(SUSAN & KARSTEN, 2013)

من جانب آخر، فإن التنمية البشرية والاقتصادية ترتبط ببلوغ مستويات عالية من التقدم العلمي. ولهذا فإن البحث العلمي لا ينحصر في الوصول إلى ابتكارات جديدة، بقدر ما يهتم . في جزء منه . بحل المشكلات المتعلقة بسوق العمل، وتطوير الإنتاج، وخاصة الاستهلاكي منه؛ وذلك لتلبية رغبات المستهلكين، وبالتالي فإن من يستخدم التكنولوجيا بشكل كافئ، يمتلك القدرة على التنافس بين المنتجين، ويظل في الصدارة التي تحرره من التبعية. (عبد المالك، شنب، جنات، و ابوجلالة، 2014)

وعليه، صار البحث العلمي من أهم الأنشطة المساهمة في عملية النمو، ومن هنا كان على الحكومات أن تصيغ خطط التعليم على المدى القصير والطويل، خدمة لهذا الغرض، في شكل انسيابي يواكب حركة المجتمعات ويلبي حاجاتها.

واقع البحث العلمي في ليبيا وانعكاسه على سوق العمل:

حالة الضعف التي يعاني منها البحث العلمي في ليبيا، جاء نتيجة كثير من الصعوبات والتحديات التي واجهت الجامعات الليبية، سواء من قلة الانفاق، أو من حيث ضعف تأهيل الباحثين، أو من حيث الافتقار للمادة العلمية المحدثة التي تواكب الطفرة التقنية الهائلة المؤثرة في تكوين المهارات المختلفة. وقد ظهر هذا الافتقار واضحاً في رداءة الإنتاج الصناعي والخدمي بليبيا. ويرى بعض النقاد أن نتائج البحث العلمي غير متماشية مع الواقع في ليبيا، ولهذا لا تجد طريقها للتنفيذ. (الجازوي، حسين، و النعاس، 2019). وتعد المعرفة من أهم العناصر الحاسمة التي تصاغ بواسطتها المعايير المتحكمة في تطور المجتمعات، وعن طريقها تتحدد نسب التفاوت في النمو بين البلدان. هذا التفاوت في النمو يعكسه المخزون المعرفي لهذه المجتمعات. إضافة إلى حجم الثروات وكيفية استغلالها عبر المخزون البشري المصقول بالمعرفة. (جابر و خيرت، 2017)

ولا يمكن للمعرفة أن تكون متجددة تواكب حركة المجتمع وتلبي الجانب التطوري في حاجاته، إلا إذا اقترنت بالبحث العلمي، الذي هو معيار تقدم الدول. فكمية الإنتاج البحثي تنعكس على وفرة الإنتاج الصناعي والخدمي وجودته، وبالتالي ارتفاع نسبة دخل المواطن، مقارنة بالدول النامية الأقل إنتاجية، ومنها الدول العربية، التي تصنف بأنها الأقل اهتماماً من حيث الاستثمار في التعليم والتدريب. واللوحة المقتبسة التالية، تظهر نسبة انتاج

الدول العربية من البحوث العلمية، مقارنة بالإنتاج العالمي في الفترة ما بين (2010/2006). (عبد الوهاب، 2015)

موضوع التخصص	الاصدارات العالمية	النسبة العربية %
الهندسة	1.0690949	1.54
الكيمياء	617.600	1.66
الفيزياء	704.514	1.24
علوم الحاسب الآلي	608.726	1.29
علوم المواد	412.751	1.44
الرياضيات	260.827	2.16
الصيدلة وعلم الأدوية	186.403	1.64
العلوم البيئية	207.586	1.42
علوم الاتصالات	169.892	1.58
الطب الداخلي	1073951	2.34
الكيمياء الحيوية والبيولوجيا	306.025	0.76
الزراعة	138.798	1.67
الطاقة	85.234	2.36
الميكانيكا	79.055	2.48
تكنولوجيا علم الغذاء	79.888	2.23
الجراحة	143.210	1.21
الجيولوجيا	98.483	1.70
موارد المياه	49.356	3.31
علم البوليمرات	75.784	2.00
علم البصريات	196.672	0.76

الجدول السابق يظهر انخفاض عدد البحوث العلمية التي تنتجها البلدان العربية، في مجال العلوم التطبيقية والتكنولوجيا الحديثة. وهذا مثال مدروس يوضح الفجوة الكبيرة بين ما تنتجه الدول المتقدمة والدول النامية في المجال البحثي، وهو ما يفسره التباين في المستوى المعيشي والخدمي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

التعليم في ليبيا بين كثرة المخرجات ونقص المهارات:

يشكل دور التعليم في إعداد الطلاب لسوق العمل مصدر قلق بين صانعي السياسات في الدول. ويرى كثير من الليبيين أن التعليم الجامعي ضرورة للحصول على وظيفة في القطاع العام، دون الانتباه إلى ما يحدث في سوق العمل من تطور. (MICHELLE & JENNIFER, 2017) ، في الوقت نفسه، تعالت الأصوات التي تسلط الضوء على معاناة خريجي الجامعات الجدد من العثور على وظائف، يعلمون أن مجالها ينحصر في الكادر الإداري للدولة. وذلك لأسباب عدة، أهمها محدودية النشاط الاقتصادي في ليبيا، واعتماده بشكل أساسي على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي، وعدم قدرة مؤسسات الدولة على استيعاب الاعداد الهائلة من مخرجات التعليم، والتي هي في الغالب غير مدربة تدريبا كافياً، حتى تقتحم سوق العمل وتساهم بشكل فعال في التنمية.

ومما يثير القلق أيضاً شكوى أرباب العمل من صعوبات العثور على العمالة الماهرة من بين خريجي الجامعات، مما يعكس حالة النقص في توفر المهارات.

وبالنظر إلى هذا السياق، نجحت بعض الدول في تعديل نظامها التعليمي، بعد أن خرجت من تعقيدات النظام الاشتراكي الذي يخضع الاقتصاد لسيطرة الحكومات. فصار نظامها التعليمي يلبي حاجة سوق العمل من المهارات المختلفة. ولم تكن ليبيا بعيدة عن هذا الوصف، غير أنها لم تبدأ في عملية إصلاح شاملة، تستهدف كل مؤسسات الدولة المرتبطة بالتنمية البشرية.

فالدول التي تحولت إلى نظام السوق المفتوح، وجدت نفسها مضطرة لتغيير استراتيجياتها. وذلك بالعمل على ربط النظام التعليمي، ما بعد المرحلة الثانوية باحتياجات المجتمع. مستفيدة من الخبرات التراكمية التي حققتها الدول المتقدمة، بفضل التوسع في البحوث العلمية ودقة نتائجها. حيث صار التعليم مدفوعاً بالوظائف التي تخلق انسجاماً أفضل بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل. (STEPHEE, 2007)

ولهذا صار صعود البحث العلمي انعكاساً لقدرة المجتمعات على تخطي الصعوبات التي تواجه مختلف مناحي الحياة اليومية. ويتجسد هذا المفهوم عبر كمية الإنتاج العلمي الذي يقدمه الباحثون لمؤسساتهم العلمية، خدمة لمجتمعاتهم.

وقد تميزت الجامعات بأنها الوعاء المناسب الذي يأوي الباحث ويرعى أبحاثه، التي تعود بالفائدة على تحسين جودة مخرجاتها. هذه الأخيرة، هي من اسهامات الجامعات في نهضة مجتمعها الذي ينفق عليها. ولهذا تجد من أهم الوظائف الأساسية للجامعات، اندماجها بمحيطها وتفاعلها مع مؤسسات المجتمع الأخرى. (جابر و خيرت، 2017)

وتتضاءل أهمية الجامعات في ظل انتشار الفساد نتيجة غياب الوعي، وتتفاقم صعوبات الباحثين بسبب نقص التمويل. فضلاً عن انشغالهم بوظائف أخرى تساعدهم على رفع عبء متطلبات الحياة اليومية؛ الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الإنتاج البحثي من حيث الكمية والجودة. أضف إلى ذلك، قلة التعاون والتنسيق بين الجامعات وانعزالها عن نظيراتها في الدول الأخرى. (اشتيوي، 2020)

ويعد البحث العلمي خادماً لمتطلبات المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث، في إطار بيئي تحتويه الجامعات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمؤسسات المجتمع المختلفة. هذه الجامعات قد تعجز بسبب ضعف التمويل، عن توفير البيئة الملائمة للباحثين، إلى جانب غياب التعاون والتنسيق بين الجامعات الليبية، فضلاً عن افتقار المكتبات للمصادر والمراجع ذات الصلة بالمواضيع قيد الدراسات؛ إلى جانب انعزال الباحثين في ليبيا عن القطاعات الإنتاجية الخاصة.

أهمية التعليم والبحث العلمي في تحسين الكفاءة بليبيا:

البحث العلمي عنصر أساسي لنشر المعرفة، التي مجالها البحوث العلمية المنتجة في مختلف العلوم والتخصصات المرتبطة بمتطلبات التنمية الإنتاجية والخدمية في البلدان. وبناء على توصياته، تتحدد العلاقة بين نتائج البحث العلمي ورفع معدلات الانتاج وتحسين جودته؛ ويتم هذا بفضل التنافس الذي يحققه فتح مزيداً من المشروعات الجديدة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وزيادة التدريب والصقل للأيدي العاملة واستيعاب الكفاءات منها في سوق العمل، الأمر الذي سينعكس على زيادة الصادرات المحسنة بفضل تطبيق الأبحاث العلمية، وبالتالي ارتفاع معدل رفاهية المواطن عبر تحسن مستويات الدخل. ولا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي

دون الاستثمار في التعليم والبحث العلمي عن طريق التدريب المستمر، وزيادة الانفاق على تطوير أساليب البحث العلمي. (COMMMISSION EUROPENNE, 2012)

الشكل المقتبس التالي (عبد الوهاب، 2015) يوضح الأثر الإيجابي للبحث العلمي في سلسلة من عوامل النمو الاقتصادي:

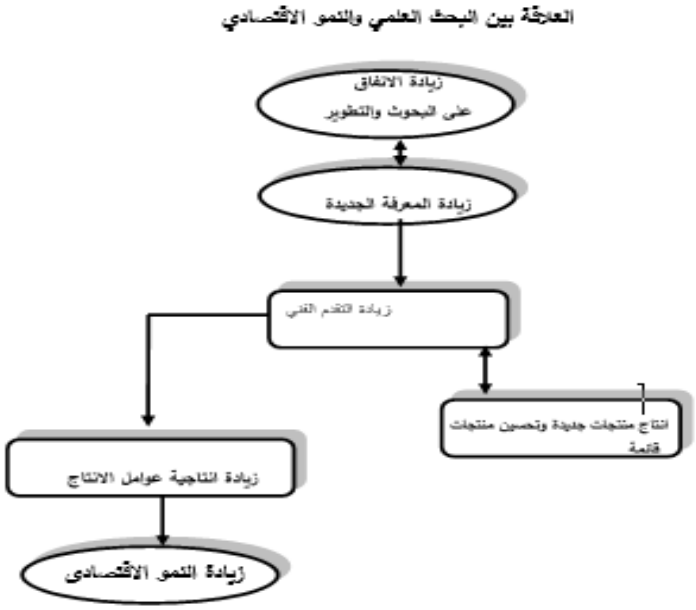

بالنظر إلى الشكل السابق، نلاحظ أن الإستثمار في التعليم والبحث العلمي، يؤدي إلى زيادة كمية المعرفة، ويترتب على زيادة المعرفة الجديدة، تحسين جودة المنتجات القائمة وإضافة منتجات أخرى، تساعد على تحقيق نمو اقتصادي متنوع، يرفع من دخل الدولة.

مقتبسات من الدراسات السابقة في الاتحاد الأوروبي نوصي باعتمادها:

- **التوجيه بشأن المسار المهني الوظيفي:**

لتحديد ميول المتعلمين والتعرف على نقاط القوة والضعف لديهم، لابد من الاهتمام بالتقييم الشامل والتقييم الذاتي للمتعلمين، حتى يكون الطالب في صلب العملية التعليمية، ومسؤولاً عن التقدم الذي يحرزه، ضمن النشاطات التعليمية المتنوعة. (DARDOUR , 2017)

ويمكن للمؤسسات التعليمة أن تلعب دور الإرشاد والنصح، بتقديم المشورة حول الخيارات المهنية المتاحة وكيفية الاعداد لها، وكذلك إشراك أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، لدمج الطلاب في بيئات عمل حقيقية تمكنهم من ربط الجانب النظري بالجانب العملي عن طريق التدريب. (KOLSTER, 2015)

- **المطابقة الوظيفية:**

من الضروري أن تقترن المطابقة الوظيفة بمهارات الطلاب المراد اختبارها وصقلها، عبر منهج يساعد المتعلمين على استكشاف قدراتهم المهنية المناسبة لسوق العمل. ويتم ذلك عن طريق تدريبات عملية بالمشاركة في العمل التطوعي، والمخيمات الصيفية. (CIEARY & VAN NOY, 2014)

الأمر الذي يسمح للطلاب بالتعرف على خياراتهم المهنية المتنوعة والمناسبة لتلبية ميولهم، قبل الالتحاق بمواقع الانتاج. ولن تتم هذه المطابقة بالشكل المطلوب إلا بوضع سياسة تعليمية تأخذ في اعتباره اشراك عناصر متعددة في العملية التعليمية، تهدف إلى تكوين المتعلمين عبر التكامل في التعليم والتدريب، بالشراكة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

الشكل المقتبس التالي (انجاز العرب، بلا تاريخ) يظهر بعض المناشط الممنهجة، التي تساعد على تحقيق هذا الهدف في وقت مبكر من المراحل التعليمية:

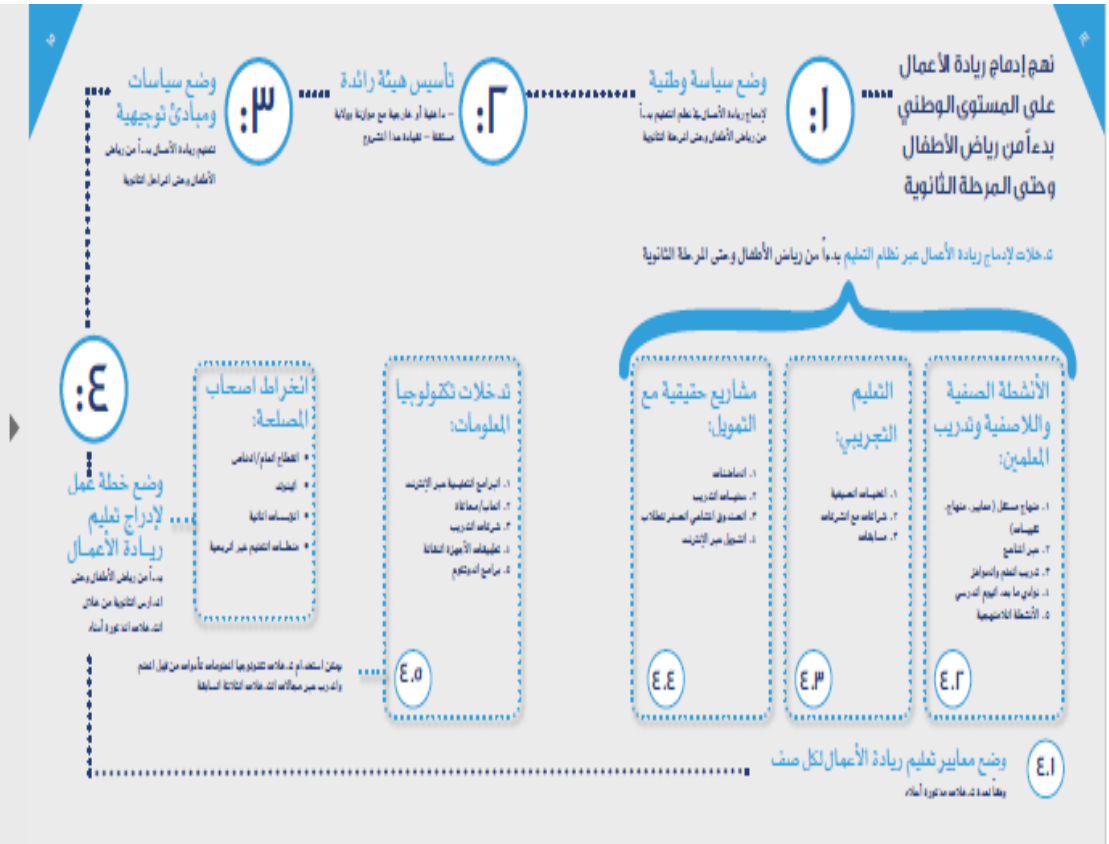

- **تنمية المهارات:**

التنمية البشرية تهيئ الإنسان لمهنة تحقق ذاته، ويتحصل عبرها على وظيفة تنفعه لمعيشته، كما تضيف قيمة إنتاجية لمجتمعه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تزود المؤسسات الإنتاجية بالمهارات الوظيفية المطلوبة لسوق العمل. إضافة إلى ما توفره ورش العمل من صقل لهذه المهارات المستمدة من التحديثات المتسارعة في مواقع الانتاج. كما يلعب الانترنت دوراً حاسماً في سرعة انتشار تطورات المعرفة المهنية بالاكتساب الذاتي للأفراد. (دردور، تقنيات التعليم الملخص العربي، 2017)

- **مساعدة الطلاب على الوصول إلى المعلومات:**

يجب العمل على إتاحة الفرصة لتوسيع المعرفة لدى المتعلمين في وقت مبكر من المراحل الدراسية، بما يؤهلهم للتدريب على التخطيط لحياتهم المستقبلية. وهذا لا يتم إلا عبر تزويدهم بالمعلومات الكافية عن مختلف

القطاعات الاقتصادية، والمهن المرتبطة بها وتطورها في سوق العمل، وأنواع الفرص المتاحة في هذا السوق. (CIEARY & VAN NOY, 2014)

ويرتكز التدريب على الأسس التالية: منها قدرتهم على استخدام التكنولوجيا في البحث، والتعليم المباشر عبر الفصول الدراسية، والمعامل والورش والمختبرات، والزيارات المنتظمة للقطاع الخاص. وذلك بغية تزويد المتعلمين بالخبرات التي تتناسب مع ميول كل فرد منهم، في بيئة عمل افتراضية وحقيقية.

- **ربط التعليم والتدريب بالمؤسسات الإنتاجية:**

يمكن الاعتماد على التعليم التعاوني كآلية للربط بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية، ويكون ذلك بقضاء الطالب جزء من وقته التعليمي في العمل بإحدى المؤسسات أو الشركات الإنتاجية، وفق برنامج مدروس للتعليم التعاوني بين مؤسسات المجتمع المختلفة، حتى يتسنى للدولة بناء كوادرها المهنية بشكل يواكب التطورات اليومية التي تحدث في سوق العمل. وهذا التعاون الذي يدمج بين البرنامج التعليمي والتدريبي، يتيح للمؤسسات، التعرف على القدرات والمهارات الفردية لكل طالب، وبالتالي مساعدته على تنميتها (انجاز العرب، بلا تاريخ). فضلاً عن أن هذه العلاقة تتيح للقطاع الخاص، عملية التقييم العملية، والتقويم المستمر لمخرجات التعليم. وبهذا تصير الجامعة انعكاساً طبيعياً لاحتياجات سوق العمل من المهارات المتنوعة. (غربي، 2013)

وفي الجدول المقتبس التالي (السنوسي و عقيلة، 2014) ، يوجد تصور لأشكال العلاقات بين القطاعات الإنتاجية، ومؤسسات التعليم التقني، ومفاهيمها المرتبطة بها:

م	الأشكال	مفهومها
1	الشراكة البحثية Research Partnerships	الترتيبات التنظيمية وعقود البحث لمواصلة التعاون بين المؤسسات التعليمية ومنظمات القطاعات الإنتاجية والخدمية في مجال البحث والتطوير
2	الخدمات البحثية Research services	الأنشطة البحثية التي يطلبها القطاع الصناعي وتتضمن بحوث تطبيقية واستشارات
3	المشاريع الأكاديمية Academic entrepreneurship	التنمية والاستغلال التجاري للتكنولوجيا الناتجة عن المخترعين الأكاديميين من خلال شركات مملوكة جزئيا للمؤسسات التعليمية
4	نقل وتبادل الموارد البشرية Human resource transfer	ويشمل عدة آليات مثل تدريب العاملين في القطاع الصناعي وتدريب الخريجين في الشركات الصناعية وتخريج متدربين وإعارة مدربين إلى القطاع الصناعي ...الخ
5	التواصل أو التفاعل الرسمي Informal interaction	تكوين العلاقات العلمية والشبكات والمؤتمرات والمعارض والندوات المشتركة ... الخ
6	استغلال حقوق الملكية الفكرية Commercialization of property rights	نقل الملكية الفكرية المتولدة في مؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث إلى القطاع الصناعي من خلال اتفاقيات الترخيص لاستغلال هذه الحقوق وبراءات الاختراع.
7	المنشورات العلمية Scientific publications	استخدام المعلومات والمعارف المنشورة من خلال مؤسسات التعليمية داخل القطاع الصناعي

- **انشاء ملف للمهارات والاعتراف بها:**

من المهم إنشاء ملف تعريفي بالمهارات للمتعلمين، يحتوي على معلومات متجددة للتطورات التي تحدث في ميولهم ونشاطهم المرتبط به. أضف إلى ذلك، فإن هذا السجل يجب أن يقيد البيانات النوعية والكمية، حول النشاطات المختلفة وطرق تقييمها والتحقق من صحتها. الأمر الذي يسهل على السلطات الاعتراف بهذه المهارات، والتركيز بالنصح، على المجالات التي تحقق أفضل العوائد للاقتصاد. (DOS SANTOS & RAKOCEVIC, 2012)

فضلاً عن اكتشاف مخاطر النقص الذي قد يؤثر على تزويد سوق العمل بمخرجات التعليم المطابقة لحاجات المجتمع، وبالتالي تعديل أي خلل ناتج من تكدس المهنيين في جانب ونقصهم في جانب آخر.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة مصدراً غنياً، توفر للباحث كماً هائلاً من المعلومات والنتائج التي يعتمد عليها في إثراء أفكاره ومعلوماته، لتكون محاولته البحثية بفضل هذه الدراسات جزءاً من الإنتاج التراكمي العلمي، الذي يتطور استجابة لتوسع حاجة المجتمعات للتنمية المستدامة.

أما إذا نظرنا إلى بعض الدراسات العربية التي استشهد منها الباحث، فرغم تباينها العلمي وهذا أمر طبيعي، حيث تعكس خصوصية الباحث، إلا أنها تكاد تتفق في نتائجها . إلى حد كبير . على عدم وجود توافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل (عبد الوهاب، 2015). وغيرها من الدراسات العلمية الأخرى المرتبطة بالتنمية (العيساوي و زعنين، 2014). وتحث هذه الدراسات على الدفع بعجلة الاقتصاد عبر الاعتماد على البحث العلمي. وذلك لأجل تحقيق القدر المناسب من الرفاهية. وقد جاءت بعض الدراسات الأوروبية (MICHELLE & JENNIFER, 2017) أكثر ملامسة لواقعها، لأن حجم الإشكاليات في بيئة الباحث أقل توسعاً، نظراً لتوفر أساس للعلاقة التكاملية بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية.

وانطلاقاً مما سبق حاول الباحث في هذه الورقة، إضافة أسلوب التغذية الراجعة في تطوير العلاقة بين المؤسسات التعليمية، والإنتاجية والخدمية، لأن طبيعة الإمكانيات المتوفرة في ليبيا، لا تسمح بالاعتماد على مخرجات التعليم الحالية، دون صقلها عبر التمرين في مواقع الإنتاج. وبالتالي توفير الحد الأدنى من الايدي الماهرة، في ظل الظروف التي تكبل يد الانفاق على الاستثمار في التعليم.

نتائج البحث:

جاءت النتائج متوافقة إلى حد كبير مع الإشكاليات المطروحة في البحث:

- من الواضح عدم وجود قناعة حكومية بجدوى الأبحاث العلمية في رفع مستوى الانتاجية، ودخل الفرد.
- عدم قدرة الحكومات الليبية على التخطيط الجيد وزيادة الانفاق للاستثمار في التعليم والبحث العلمي.
- افتقار المؤسسات التعليمية للتجهيزات والوسائل التعليمية المتطورة، المستخدمة في مراكز البحوث والجامعات الليبية، ومنها الأرشيف المعرفي والمكتبي.

- يرى كثير من الليبيين أن التعليم الجامعي ضرورة للحصول على وظيفة عامة، دون الانتباه إلى ما يحدث في سوق العمل من تطور.
- افتقار البلاد للبيئة العلمية المناسبة للبحث العلمي، مما أدى إلى نقص الإنتاج البحثي وافتقاره للجودة.
- عزوف القطاع الخاص الليبي عن تمويل البحوث العلمية والابتكارات، واعتماده على الخبرات الفردية في تطوير الإنتاج.
- الاهمال المتبادل بين الحكومات ومراكز البحث العلمي فيما يتعلق بعرض الانتاج البحثي والاهتمام بتنفيذ توصياته.
- عجز الحكومات عن تقديم رؤية واضحة مقترنة بسياسة تعليمية تدعم التنمية البشرية.
- عدم اعتماد التعليم التعاوني كآلية للربط بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية.

التوصيات:

من المهم تطوير المدخلات التعليمية وتحرير المناهج كي تكون مرنة، يستقرئ صانعها الحركة اليومية لسوق العمل، وفق علاقة تفاعلية بأسلوب التغذية الراجعة، وذلك لتدارك العوائق التي تحول دون استيعاب سوق العمل لمخرجات التعليم. ويمكن حصر أهم التوصيات في النقاط التالية:

- توفير بيئة مناسبة للباحث وتحديث المكتبات، بحيث يرتقي انتاجه البحثي إلى مستوى التأهيل.
- تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية عن الموارد المتاحة في بيئاتهم الدراسية وتوجيههم للعمل فيها.
- التركيز على اكتشاف المهارات الفردية للمتعلمين في وقت مبكر من المراحل الدراسية وتنميتها.
- اعداد المناهج الملائمة لحركة وتطور لسوق العمل، وذلك بإشراك أصحاب الخبرة والكفاءة.
- ضرورة التنسيق المستمر بين المؤسسات الإنتاجية والخدمية، والمراكز البحثية في الجامعات.
- بذل مزيدٍ من الجهد للاستثمار في التعليم المهني بالتعاون مع سوق العمل.
- وضع ميزانيات مقدرة للإنفاق على البحوث العملية والدعم المباشر للمراكز البحثية.
- دعم برامج التدريب والاستفادة من التعليم الجامعي الذي يتسم بالقدرة على الدمج بين البحث والعلم.

- دعم المشاريع البحثية، وتشجيع الابداع والابتكار والتميز في مجالات التعليم المهني والفني.
- ضرورة التوسع في عقد المؤتمرات العلمية وتكوين ورش العمل بما يلبي حاجة سوق العمل من المهارات المتنوعة.

الخاتمة:

ناقش البحث أهمية الدراسات العلمية في تقدم المجتمعات، وعليه تبدو الحاجة ماسة لاستخدام منهج البحث العلمي عند حل المشكلات التي تفرزها طبيعة تطور الحياة اليومية، ومنها سوق العمل الذي لن يلبي حاجات المجتمعات، إلا إذا استثمرنا في التعليم والتدريب وإعادة التأهيل. وذلك باستخدام أحدث التقنيات العلمية والتكنولوجيا المستعملة في الدراسات والبحوث، التي تساعد على استمرار النمو الاقتصادي. وبهذا يساهم البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، التي عنصرها الأساسي العلاقة التفاعلية بين مخرجات التعليم والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

وقد خلص البحث من خلال التوصيات، إلى أن إصلاح أنظمة التعليم والتدريب، تعد أمراً ضرورياً للرفع من مستوى كفاءة الأفراد، وبالتالي تحسين جودة الإنتاج الذي يعزز الاقتصاد، وهذا سينعكس ايجاباً على رفاهية المواطنين. ومن هنا فإن احراز أي تقدم في مجال تطوير القدرات والمهارات، سيشجع الحكومة على تقديم مزيداً من الدعم إلى مؤسسات التعليم والتدريب. وكذلك دفع الشركات إلى العمل على تركيز جهودهم بالانخراط في برامج التدريب والإصلاح على المستوى الوطني، وأيضاً بالمشاركة مع الدول التي ترغب في الاستثمار داخل ليبيا.

والشيء المهم الذي تثيره الدراسة، هو أن عملية البحث والتطوير هي مسألة تربوية، مرتبطة بالثقافة، إضافة إلى كونها من اساسيات المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية، فهي انعكاس لروح الابداع والتجديد والابتكار لدى الباحثين، الذين هم العنصر المتقدم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

المراجع

انجاز العرب. (بلا تاريخ). *استراتيجية لإدراج ريادة الأعمال ومهارات القرن ال 21 في قطاع التعليم العربي*. الألكسو. (بلا تاريخ).

جمال عبد المالك، عمر شنب، محمد جنات، و خالد ابوجلالة. (2014). حول تطوير نظم ومناهج التعليم التقني العالي. (الاول)، الصفحات 6-13.

خالد عبد الوهاب. (2015). تأثيرات البحث العلمي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. صفحة 10.

ساتر العيساوي، و منصور زعنين. (2014). تطوير تخصصات التعليم الثقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع. *الأولى*، صفحة 46.

صالح الجازوي، عبد السلام حسين، و إبراهيم النعاس. (2019). معوقات البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية. *البحث العلمي في العلوم الاقتصادية الواقع والطموح* (صفحة 293). بنغازي: مجلة البحوث المالية والاقتصادية جامعة بنغازي.

صباح غربي. (2013). *دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي*. تونس: جامعة محمد خيضر.

عطية السنوسي، و المهدي عقيلة. (2014). دور القطاع العام والخاص في تطوير التعليم التقني في ليبيا. صفحة 85.

فرج دردور. (2017). *تقنيات التعليم الملخص العربي* (المجلد الأولى). (فرج دردور، المترجمون) برلين، ألمانيا: الجامغة الأوروبية.

محمد اشتيوي. (2020). حالة التعليم العالي في ليبيا. صفحة 21.

منار جابر، و نجلاء خيرت. (2017). إدارة الأقطاب كقدرة تنافسية بين الجامعات المصرية. صفحة 49.

ClEARY, J., & VAN NOY, M. (2014). A Framework for Higher Education Labor Market.

COMMMISSION EUROPENNE. (2012). *Repenser l'éducation – Investir dans les compétences pour de meilleurs résultats socioéconomiques.* Strasbourg: LA COMMMISSION AU PARLEMENT EUROPENNE.

DARDOUR , F. (2017). *La competence communicative.* Germany: Editions universitaires europeennes.

DOS SANTOS, S., & RAKOCEVIC, R. (2012). Rapport national de base pour la France, Les cadres d'évaluation en vue d'améliorer les résultats scolaires. (pp. 85-115). LOCDE.

KOLSTER, J. (2015). Fundamentally changing the way we educate students in the Middle East and North Africa (MENA) region. (p. 16). MENA : AFDB.

MICHELLE, V., & JENNIFER, C. (2017). Aligning Higher Education and the Labor Market: Guiding Principles and Open Questions. p. 2.

STEPHEE, M. (2007). Tertiary Education Systems and Labour Markets A paper commissioned by the Education and Training Policy Division. p. 26.

SUSAN, M., & KARSTEN, Z. (2013). Evaluating the development of science research skills in work-integrated learning the use of workplace science tools. (p. 236). New Zealand.